

توصيات الحلقة النقاشية لنتائج دراسة أوضاع العمال غير المهرة في قطاع
الانشاءات بدولة قطر

23 ديسمبر 2010

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

الدوحة

- التأكيد على دور المجتمع بكافة مؤسساته وأفراده في تحسين أوضاع العمال غير المهرة على الصعيد الصحي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي.

- التوصية بالتنسيق بين الهيئات المسؤولة عن العمال وحقوق العمال والانسان بشكل عام لبذل الجهود لتحسين أوضاع العمال غير المهرة بقطاع الانشاءات سواء في المسكن والخدمات الصحية وتوفير الأمن والسلامة أثناء العمل.

- التنسيق بين المؤسسات ومكاتب الاستقدام المحلية والمكاتب في الدول المصدرة للعمالة بخصوص التأكيد على قراءة عقد العمل من قبل العامل قبل التوقيع عليه

- التنسيق بين سفارات الدول ومؤسسات العمل ولجان حقوق الانسان وأصحاب العمل عند حدوث مشكلات من قبل العاملين أو تعرضهم لمشكلات.

-التوصية بتسليم الرواتب للعمال عن طريق البنوك وذلك ضمان لعدم تأخير الرواتب ولصاحب العمل وله مردود على الحركة الاقتصادية على أن تشرف إدارة العمل على ذلك .

- تفعيل لجان التفيتيش العمالية لتغطية كافة مجالات العمل ومساكن العمال ومناطق تجمعهم

- التدقيق في عقود العمل لمنع التجاوزات التي تحدث بسبب قدوم العامل للعمل في مهنة معينة ثم يتم استخدامة في مهنة أخرى والنص على أن هذا النوع من التحايل يقع تحت طائلة القانون وسحب التراخيص من المكاتب التي لا تلتزم بذلك.

- التوصية بالنص في الفيزا على التوصيف الدقيق للمهنة منعا لأي تجاوزات.

- اعتماد وتأسيس إدارة في سفارات قطر في الدول المصدرة للعمالة تختص بدراسة أوضاع المتقدمين للعمل وربط التأشيرة بأشيرة بشهادات حسن سيرة وسلوك وتعريف المتقدمين بقانون العمل في دولة قطر.

- نوصي بأن تقوم وزارة العمل بفرض آلية لحساب ساعات العمل الاضافية.

- أن تقوم ادارة العمل بمساءلة الشركات عن موضوع السلامة المهنية اذا ما حدثت تجاوزات بهذا الخصوص .

- تفعيل الكشوف الأصلية بتقسيمات الأجر الموجودة في الشركات وتحسين و تطوير الكشوفات وتسكين الوظائف فيها.

- تحديد حد أدنى للأجور وتحسين الأجور بحيث يراعي الأجر مستوى المعيشة في قطر وحقوق العمال مع مراعاة طبيعة العمل للعامل.

- دراسة وضع قانون لعقود العمل المؤقتة وإعادة صياغتها بما يحقق مصلحة العامل وصاحب العمل مع مراعاة مستوى المعيشة في بلد العمل.

- تشكيل فريق عمل بين إدارة العمل واللجنة الوطنية لحقوق الانسان وتكثيف جهودهما وصياغة آلية للمتابعة والتنفيذ.

- تأتي أهمية الدراسة أنها جاءت متوافقة مع وضع دولة قطر ورؤيتها وتصب الدراسة في السياق العام ونوصي بنشر الدراسة.